



كيف غير صمود إيران حسابات اليمين الأمريكي؟

الوفيق/ على الرغم من أن كثيرًا من الجمهوريين ما زالوا يتمسكون بمواقفهم المتشددة تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن توجهًا جديدًا بدأ يتشكل داخل جزء من اليمين الأمريكي، ينظر إلى إيران بوصفها دولة براغماتية لا مفرز لواشنطن من التعامل والتعايش معها. وأفادت صحيفة «نيويورك تايمز»، في تقرير لها، بأنه في الوقت الذي ظلّت فيه العداء لإيران طوال العقود الماضية أحد المرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية للحزب الجمهوري الأمريكي، بدأت تبرز مؤشرات على تغيير في نظرة جزء من تيار اليمين الأمريكي إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو تحول تسارع مع مواقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وعدد من الشخصيات الجمهورية البارزة.

وأضافت الصحيفة: أن الحرب الأخيرة وتداعياتها دفعت جزءًا من الجمهوريين في الولايات المتحدة إلى تبني تقييم أكثر واقعية واختلافًا عن السابق تجاه إيران. ووفقًا للتقرير، فإن إدارة ترامب، بالتزامن مع سعيها إلى الدفع نحو اتفاق سلام أولي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، قدّمت صورة مختلفة عن إيران، حيث وصفت ترامب الأسبوع الماضي القادة الإيرانيين بأنهم «أشخاص أقياء وأذكياء»، وهي تصريحات تتناقض بوضوح مع الخطاب التقليدي الذي اعتاد الجمهوريون استخدامه تجاه إيران.

«نيويورك تايمز»: الحرب الأخيرة وتداعياتها دفعت جزءًا من الجمهوريين إلى تبني تقييم أكثر واقعية واختلافًا عن السابق تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية»

أصل إيراني «تريتا بارسي»، أن إيران استطاعت، بعد الحرب الأخيرة، تعزيز مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي. وقال بارسي خلال الحوز: إن «جزءًا من تيار اليمين الأمريكي أصبح أكثر انتقادًا لاحتمال اندلاع حرب تشنها واشنطن، أكثر من انشغاله بإيران نفسها». وأضاف: «هذا التحول يعكس تغييرًا تدريجيًا في الصورة التقليدية للجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى بعض شرائح المجتمع والنخب السياسية في الولايات المتحدة». وفي ختام التقرير، خلصت «نيويورك تايمز» إلى أنه، رغم أن الوقت لا يزال مبكرًا للحكم على مدى استدامة هذا التحول، فإن الحرب الأخيرة وتداعياتها دفعت جزءًا من الجمهوريين الأمريكيين إلى تبني تقييم أكثر واقعية واختلافًا عن السابق تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

داخل مجلس الشيوخ، إذ أكد روجر مارشال، السيناتور الجمهوري من ولاية كانساس، الذي كان قد وصف سابقًا التفاوض مع إيران بأنه شبه مستحيل، أن الولايات المتحدة ينبغي لها تجنب الانخراط في حروب لانهاية لها، وأن تسلك طريق الدبلوماسية. كما أظهرت نتائج استطلاع مشترك أجرته «نيويورك تايمز» و«معهد سينيا» وجود انقسام جلي داخل الحزب الجمهوري، إذ بينت النتائج أن أكثر من نصف الجمهوريين الذين تقل أعمارهم عن ٤٥ عامًا يعارضون الحرب ضد إيران، بينما يري معظمهم أن الولايات المتحدة ينبغي أن تولي اهتمامًا أقل بالأزمات الخارجية. وأشار التقرير أيضًا إلى النفوذ المتزايد لشخصيات مثل تاجر كارتون داوود أوساط الجمهوريين الشباب. ويُعد كارلسون من أبرز المعارضين للحرب مع إيران، وقد أكد مؤخرًا، خلال حوار أجره مع المحلل الأمريكي من

الولايات المتحدة «أمريكان كونسرفاتيف» المحافظ، «لقد دافعت إيران عن نفسها، وهذا ما جعل الولايات المتحدة أقل رغبة في محاولة إضعاف هذا البلد». كما أكد أن معارضة الحرب ضد إيران لم تعد داخل اليمين الأمريكي قضية هامشية أو من المحرمات السياسية. ويشير التقرير مجددًا إلى أن الجيل الجمهوري الأصغر سنًا، الذي تأثر بتجارب الحروب الطويلة في العراق وأفغانستان، بات أكثر رفضًا للتدخلات الخارجية، وأقل قبولًا بالدعم غير المشروط للكيان الصهيوني. من جانبه، وصف ستيف بانون، المستشار السابق لترامب، الرئيس الأمريكي بأنه شخصية براغماتية تجسد عقد الصفقات، وقال: إن «ترامب أدرك أن هزيمة إيران ليست بالأمر السهل». وأضاف، في إشارة إلى التاريخ الإيراني، أن «الإيرانيين يفاوضون الضغوط الخارجية ولا يستسلمون بسهولة». في المقابل، لانزال بعض الشخصيات الجمهورية تحافظ على مواقفها المتشددة تجاه إيران، ومن بينها تيد كروز، السيناتور الجمهوري عن ولاية تكساس، الذي يعد من أبرز منتقدي النهج الجديد لإدارة ترامب، ويرى أن تقديم أي تنازلات لإيران سيكون خطأ. ومع ذلك، فإن مؤشرات على تغيير في لهجة الخطاب بدأت تظهر حتى

خاص

من الصحافة الإيرانية

شيخ المقاومة يفك رهانات واشنطن، ويدعو بيروت للتمسك بخيار المقاومة

رأى الكاتب الإيراني «حنيف غفاري» أن مواقف الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم الأخيرة عكست رؤية حاسمة في الدفاع عن سيادة لبنان ووحدة أراضيه، مؤكدًا أن رفضه نهج حكومة نواف سلام القائم على التفاوض مع الكيان الصهيوني يجسد تمسك المقاومة بحماية الحقوق الوطنية، كما أن تأكيده عدم وجود أي تباين حقيقي بين واشنطن والكيان الصهيوني يكشف طبيعة المشروع المشترك الذي يستهدف لبنان والمنطقة.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «وطن امروز»، يوم السبت ٢٧ حزيران/يونيو، أن الشيخ نعيم قاسم دحض الرواية التي تروج لوجود خلاف بين الإدارة الأمريكية وحكومة نتينهاو بشأن الاعتداءات على لبنان، معتبرًا أن القرار الصهيوني يبق خاضعًا بالكامل للإرادة الأمريكية، وأن إنهاء العدوان يتوقف على وقف واشنطن دعمها للمشروع الصهيوني، الأمر الذي يعكس، بحسب الكاتب، إدراك المقاومة العميق لطبيعة العلاقة بين الطرفين. وتابع: أن بعض وسائل الإعلام والقوى اللبنانية المحسوبة على التيار الغربي تسعى إلى ترسيخ فكرة الفصل بين واشنطن والكيان الصهيوني بهدف توجيه الرأي العام نحو خيارات سياسية تخدم مشروع التطبيع، إلا أن مواقف الشيخ نعيم قاسم أفضلت هذه الرواية وأعادت التأكيد على وحدة جبهة الخصوم.

ولفت غفاري إلى أن دعوة الشيخ نعيم قاسم المسؤولين اللبنانيين إلى إعادة تنظيم العلاقات مع إيران تعكس قراءة واقعية للتحولات الإقليمية، مشيرًا إلى أن الولايات المتحدة نفسها اضطرت، بعد فشل رهاناتها، إلى اللجوء للمفاوضات مع طهران، كما أن عدداً من الدول الإقليمية بات يتجه إلى تعزيز الحوار معها والاعتراف بالدور الإيراني في صياغة التوازنات الجديدة. واختتم الكاتب بالتأكيد على أن استمرار الحكومة اللبنانية على الرهان على واشنطن والكيان الصهيوني يمثل، من وجهة نظره، خطأً استراتيجياً، مشدداً على أن تثبيت وقف إطلاق النار وحماية سيادة لبنان لا يمكن أن يتحققا إلا عبر التمسك بخيار المقاومة وتعزيز معادلة الردع التي أرسها.

قناة الاتصال المباشر.. خطوة لمنع المواجهة وترسيخ إدارة الأزمات بين طهران وواشنطن

رأى الناشط السياسي الإيراني «علي محمد نمازي» أن الحديث عن اتفاق أولي لإنشاء قناة اتصال عسكرية مباشرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة، إذا ثبتت صحته، لا يمثل مجرد نتيجة لمفاوضات سويسرا، بل يعكس تحولاً في طبيعة إدارة المواجهة بين البلدين خلال مرحلة ما بعد الأزمات، ويؤشر إلى انتقال الاهتمام من التصعيد إلى احتواء المخاطر ومنع اندلاع مواجهات غير مقصودة.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «آمان ملي»، يوم السبت ٢٧ حزيران/يونيو، أن أهمية هذه القناة تنبع من كونها وسيلة لتجنب الحروب الناجمة عن سوء التقدير أو غياب التواصل، لاسيما في ظل التداخل العسكري القائم في المنطقة بين القوات الأمريكية وقوى المقاومة المتحالفة مع إيران، إلى جانب الكيان الصهيوني وأطراف إقليمية أخرى، الأمر الذي يجعل أي خطأ ميداني قادراً على التحول سريعاً إلى أزمة استراتيجية. وتابع: أن إنشاء قنوات اتصال طارئة بين الخصوم يعد ممارسة معروفة في العلاقات الدولية، مستشهداً بخبط الاتصال المباشر الذي أنشئ بين واشنطن وموسكو بعد أزمة الصواريخ الكوبية، معتبراً أن أي آلية مشابهة بين الحرس الثوري الإيراني والقيادة المركزية الأمريكية تهدف إلى إدارة المخاطر وليس إلى تغيير طبيعة الخلافات القائمة. ولفتح نمازي إلى أن اختيار الدوحة لاستضافة هذه القناة المحتملة ليس مصادفة، بل يعود إلى الدور الوسيط الذي تؤديه قطر وثقة طهران بقدرتها على إدارة الاتصالات بعيداً عن سياسات الضغط، موضحاً أن المباحثات الأخيرة أظهرت تركيز واشنطن على خفض التوترات الإقليمية وحماية أمن الملاحة في مضيق هرمز، بما يعكس أولوية إدارة المخاطر الأمنية بدلاً من السعي إلى حسم جميع الخلافات مع إيران.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن وجود قناة اتصال مباشرة يمنح الجمهورية الإسلامية الإيرانية قدرة أكبر على إيصال رسائلها العاجلة في الظروف الحساسة، ويحد من احتمالات القرارات المتسارعة وسوء الفهم، مشدداً على أن القيمة الحقيقية لهذه الآلية ستظهر في لحظات الأزمات، عندما يمكن لاتصال مباشر أن يمنع اندلاع حرب لا يرغب أي من الطرفين في وقوعها.

ترخيص أميركي مؤقت يفتح نافذة جديدة أمام صادرات النفط الإيرانية

رأى الدبلوماسي الإيراني السابق «كورش أحمددي» أن إصدار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية «أوفاك» ترخيصاً عابداً جديداً (GLX) يسمح بإنتاج وتصدير وبيع النفط الخام والمنتجات النفطية والبتر وكيميائية الإيرانية، إلى جانب الخدمات المرتبطة بها لمدة شهرين، يمثل تطوراً مهماً يهدف إلى دعم المفاوضات النووية وتقديم حافز عملي لإيران، مؤكداً أن هذه الخطوة تشكل تحولاً واضحاً مقارنةً بسياسة «الضغط الأقصى» التي سعت إلى عزل إيران عن النظام المالي العالمي. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «دنياي اقتصاد»، يوم السبت ٢٧ حزيران/يونيو، أن الترخيص لا يقتصر على السماح ببيع النفط، بل يشمل خدمات الشحن والتأمين والخدمات المصرفية واستلام العائدات عبر النظام البنكي، إضافة إلى الخدمات المينائية وتموين السفن وصيانتها، كما يتيح تصدير النفط والمنتجات البتر وكيميائية الإيرانية إلى الولايات المتحدة، ويجوز إجراء المدفوعات بالدولار إلى إيران والحكومة الإيرانية وحتى الأشخاص الخاضعين للعقوبات، ضمن إطار مالي مؤقت.

وتابع: أن الترخيص يرتبط بمذكرة التفاهم الموقعة بين إيران والولايات المتحدة، وأن صدوره بعد خمسة أيام فقط من توقيعها يمنحه قيمة قانونية وتنفيذية مباشرة، خلافاً للالتزامات السياسية التي لا توفر ضمانات عملية للشركات والبنوك وشركات التأمين وأصحاب السفن. ولفتح أحمددي إلى أن الترخيص الجديد يتجاوز الترخيص السابق (GLU) الصادر في آذار/مارس، إذ يسمح بتصدير المنتجات مباشرة من الأراضي الإيرانية، كما أنه لا يستثني الصين من نطاق الترخيص الخاص بفتويلا، ويعكس مؤشرات سياسية بشأن توجهات الإدارة الأمريكية.

وأوضح أن الترخيص العام يمنح المتعاملين إعفاءً من طلب تراخيص فردية، ويخفف جانباً من العقوبات الأولية والثانوية، بما يتيح هامشاً أوسع للتبادل التجاري، مشيراً إلى أن السماح بالمدفوعات بالدولار والتعامل مع منتجات الجهات الخاضعة للعقوبات يفتح المجال أمام معاملات أوسع، رغم استمرار بعض الإشكالات القانونية المتعلقة بالعقوبات التي تفرضها وزارة الخارجية الأمريكية.

واختتم الكاتب بالتأكيد على أن ترخيص (GLX) يبقى إجراءً مؤقتاً لا يعني إلغاء البنية الأساسية للعقوبات الأمريكية، إذ إن انتهاء مدة العمل به سيؤدي إلى عودة القيود السابقة ما لم يتم تمديدته ضمن إطار التفاهمات بين الجانبين.

مهمة أمريكية جديدة لـ «غروسي»

في صلب تصريحات ترامب وغروسي، مما يكشف عن سيناريو واضح المعالم. بطبيعة الحال، فإن شخصية غروسي وأداء الوكالة تحت إدارته في السنوات الأخيرة، كانا محلاً للنقاش والانتقادات الكثيرة، إذ يرى المنتقدون أن هذه المؤسسة لم تستطع الحفاظ على استقلاليتها المهنية بشكل كامل، وتحولت من هيئة فنية إلى هيئة سياسية متوافقة مع أمريكا. من هنا، كانت حساسية إيران تجاه أي عودة لملف التفتيشات عبر بوابة الوكالة أمراً يمكن توقعه بالنسبة للكثيرين. وإذا وضعت هذه التطورات جنباً إلى جنب، يمكن القول إن السيناريو الذي بدأ بالضجيج الإعلامي والتصريحات المنسقة حول التفتيشات، لم يحقق هدفه في مرحلته الأولى، أي محاولة إدراج هذا الموضوع في مفاوضات سويسرا. غير أن تكرار مواقف غروسي وبيض المسؤولين الأمريكيين يشير إلى أن مساعي المضي قدماً بهذه الأجندة ستستمر على الأرجح في المراحل اللاحقة.

الإيرانية، مكثفياً بالإعجاب عن أمهه في أن يتاح ذلك في المستقبل. هذه التصريحات، في واقع الأمر، لا تؤكد الاععاءات المطروحة حول وجود اتفاق أو بدء وشيك للتفتيشات. من ناحية أخرى، كرّر غروسي الأدعاءات الأمريكية بشأن استئناف تفتيشات الوكالة في إيران، زاعماً: «نعقد أنه كلما كان ذلك أسرع كان أفضل، لاسيما وأن هذا الاتفاق له إطار زمني مدته ٦٠ يوماً، لذا يجب أن نبدأ العمل دون إضاعة الكثير من الوقت». وزعم غروسي أن الوكالة الذرية لديها تصور حول الموقع المحتمل لهذه المواد؛ لكنه أذع أن على إيران إبلاغ الوكالة بالموقع الدقيق لها. في ظل هذه الظروف، فإن تحرك غروسي إلى جانب ادعاءات ترامب، يعزز الانطباع بأن هناك مهمة جديدة قد رسمت لإعادة ملف التفتيش إلى صدارة المفاوضات؛ مهمة واجهت، على الأقل في خطوتها الأولى، عقبة جديده تمثلت في رفض الوفد الإيراني لقاءه في سويسرا.

حمل سلوك الوفد الإيراني في مفاوضات سويسرا رسالة واضحة أيضاً. فرغم طلب رافائيل غروسي، لم يُعقد أي لقاء بينه وبين الفريق المفاوض الإيراني، وأعلن كاتزم غريب آبادي، نائب وزير الخارجية الإيراني، صراحة أنه لا توجد خطة للوصول إلى المنشآت المتضررة، ولا يخرج ملف التفتيشات عن الإطار المتفق عليه. وصّح غريب آبادي قائلاً: «لا توجد خطة للوصول إلى المنشآت التي تعرضت للهجوم والمواد النووية. في سويسرا، لم يُعقد أي اجتماع مع غروسي رغم طلبه. كما لا توجد أي خطة للوصول إلى المنشآت المستهدفة والمواد النووية. سُبّحت هذه المسائل وثُبت فيها فقط في إطار الاتفاق النهائي ونتيجة للخطة العملية من الجانب المقابل المتمثلة في رفع جميع العقوبات وغير ذلك... لا يمكنكم المضي قدماً بسياسة «البدء ثم التوقف» عبر الضجيج الإعلامي». من جانبه، اعترف غروسي -خلافًا لبعض التهويلات الإعلامية- بأن خبراء الوكالة لم يتمكنوا بعد من الوصول إلى المواقع النووية



استئناف التفتيشات في صدارة مواقفه.

هذا التزام، الذي يحمل نوعاً من الضغط السياسي، يبدو أنه ليس محض صدفة، بل يعكس مسعى لإحياء أجندة محددة. في المقابل،

تزامناً مع تصريحات الرئيس الأمريكي حول ضرورة تفتيش المنشآت النووية الإيرانية -دون أن يحدد زمناً أو تفاصيل دقيقة- عاد مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبشكل منسّق -ليضع موضوع